State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

12 أغسطس 2020

معالي / رئيس مجلس الأمة **الموقر**

تحية طيبة وبعد،،

نتقدم بالاستجواب المرفق إلى وزير التربية وزير التعليم العالي/ د. سعود الحربي بصفته وذلك استنادا إلى حكم المادتين (100 و101) من الدستور ولأحكام المواد 133 و134 و135 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، برجاء اتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنه.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير،،

مقدما الاستجواب

النائب / د. خليل عبدالله أبل

د. خليل عبدالله أبل
عضو مجلس الأمة

النائب / د. عودة العودة الرويعي

د. عودة العودة الرويعي
عضو مجلس الأمة

www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، خلق الكون ووضع كل شيء في موضعه بنظام دقيق، واستأمن الإنسان على هذا الكون وحمله الأمانة العظمى بعدما عرضها على السموات والأرض والجبال، فأبين أن يحملنها وحملها الإنسان، وذلك في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ "الأحزاب: 72". ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير؛ جعل الله تعالى الأمانة من صفاته العظيمة، فهو القائل: ﴿ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ يوسف:" 64".

مـــقـدمـــة:

انطلاقاً من مسؤوليتنا الدستورية وما تفرضه من أداء الأمانة وما حملناه من أمانة اقترنت بالقسم على صون مقدرات الوطن وحفظ حريات شعبه وحقوقه ومصالحه، وذلك وفقاً للمادة (91) من الدستور وهو ما فرضه علينا ديننا الحنيف من وجوب أداء الأمانة كاملة على وجهها، وحيث ما يكون الفساد أو الخلل أو العجز أو الإخفاق الذي يهدد شعب الكويت فإننا سوف نكون أول المحاربين له بكل ما أُوتينا من طاقة وجهد وشفافية لنظهره أمام الشعب الكويتي، حيث إن مجلس الأمة هو المسؤول عن متابعة وتقييم أعمال الحكومة وفقا لما كفله الدستور الكويتي في مادته (100) حق الاستجواب (لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم)، وهو ما أكدته اللائحة الداخلية للمجلس في مادته (133) بأن (لكل عضو أن يوجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات في أمر من الأمور الداخلة في اختصاصاته). ويظهر جلياً من تلك النصوص أن الدستور الكويتي كفل حق الاستجواب باعتباره سلطة رقابية سياسية يمارسها كل نائب على رئيس الحكومة ووزرائها فيحاسبها ويراقب تصرفاتها وأعمالها وقراراتها للتحقق من مشروعية تصرفاتها وأعمالها ومدى استهدافها الصالح العام وللكشف عن المخالفات الدستورية والقانونية متى ما انحرفت عن جادة الصواب ليعيدها بذلك إلى الطريق الصحيح ونطاق الدستور والقانون والمشروعية. وعملاً بالمادتين 100 و101 من الدستور اللتين تعدان جوهر النظام البرلماني، حيث جسدتا حق النواب في مساءلة الوزراء ومحاسبتهم عن عجزهم وإخفاقاتهم بتقويم الاعوجاج وعن عدم تمكنهم من النهوض بالدولة ووضعها

www.kna.kw

في مسارها الصحيح من التنمية والتطوير والاصلاح، كان لابد من تقديم هذا الاستجواب والذي نؤكد من خلاله الحق في مساءلة معالي وزير التربية وزير التعليم العالي.

وحيث إن المحكمة الدستورية قد اشترطت في الاستجواب أن يستند إلى وقائع ومخالفات تقع ضمن اختصاص الوزير المستجوب وفي حدود سلطته وبإشرافه، وهو الشرط القائم في هذا الاستجواب، باعتبار أن جميع محاوره تتعلق بأعمال وتصرفات واختصاصات معالي وزير التربية وزير التعليم العالي.

كذلك قررت المحكمة الدستورية في القرار التفسيري رقم (10) لسنة 2011 الصادر بتاريخ 2011/10/20 إلى أن: (استجواب الوزير عن الأعمال المتعلقة بالمؤسسات العامة والهيئات العامة وجهات الإدارة المستقلة التابعة له أو الملحق به أو بوزارته جائز في حدود صلاحياته واختصاصاته التي منحتها له النصوص الدستورية والقانونية اتساعاً وضيقاً، وهي تتمحور أساساً على مساءلة الوزير سياسياً عن تقصيره في الوصاية الإدارية على هذه المؤسسات والإدارات والهيئات والتي تتلخص بحق التوجيه والإشراف والرقابة).

ونظراً لإخفاق معالي وزير التربية وزير التعليم العالي وعدم تحركه في اتخاذ ما يلزم نحو معالجة الاختلالات الجسيمة في توجيه المسار التعليمي السليم بحق طلبة المدارس والجامعات خلال انتشار جائحة وباء الكورونا المستجد وتباطؤه في اتخاذ القرارات والخطط التي تحفظ حقوق الطلبة وتحافظ على الأصول التربوية في التعليم لاجتياز هذه المرحلة العصيبة التي تمر بها البلاد والعالم كلل، مما أدى إلى ضياع حقوق طلبة المدارس الحكومية وطلبة الجامعات ومعاهد وكليات التعليم العالي من الانتفاع واجتياز مراحل التعليم عن بعد وإضاعة الفرصة على المتوقع تخرجهم من الثانوية العامة من التسجيل في البعثات الدراسية الخارجية نظراً لفوات الوقت في التقديم للجامعات الخارجية في مواعيد التسجيل فيها، ودون أن يسعى إلى وقف هذه التجاوزات والعبث والانتهاكات الجسمية التي أدت إلى تفاقم الأزمات على الطلبة وأولياء أمورهم وأسرهم سواء في المدارس الحكومية أو المدارس العربية الخاصة أو طلبة جامعة الكويت أو طلبة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ولا يخفى على أحد أن مشاريع التعليم الالكتروني التي أنفقت عليها الدولة ملايين الدنانير خلال السنوات الأخيرة الماضية رغم أهميتها في حال وجودها بالوقت الراهن إلا أن أغلبها لم يكتب له النجاح لأسباب عدة في مقدمتها التقاعس، وعدم تعاون قطاعات وزارة التربية والإدارات المعنية مع بعضها البعض، رغم أن المدارس الخاصة تقوم بدورها في الوقت الحالي بالتعليم عن بعد ونجح البعض منها في تطبيقه، أو على الأقل سعت

www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait
ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

لتطبيقه ويقوم طلبة مرحلة الصف 12 بالدراسة عن بعد لتقديم امتحانات الثانوية العامة رغم عدم تحديد معالي الوزير موعد هذه الامتحانات أو كيفية أدائها في موعد قبل انتهاء المواعيد التي يُسمح للطلبة خريجين الثانوية من التسجيل في الجامعات الخارجية التي يرغبون في الدراسة فيها، ناهيك عن أن منظومة التعليم الإلكتروني الهادفة إلى تطوير العملية التعليمية لم تعمل من خلال حزمة واحدة، بل متفرقة وكل على حدة، وهو الأمر الذي قلل من فرص نجاحها.

وعلى ما تقدم، فإن استجوابنا الراهن قد توافرت فيه الشروط الشكلية والموضوعية على نحو ما أسلفناه حسب الدستور، وبما يتوافق مع أحكام اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، وما انتهت إليه أحكام وقرارات المحكمة الدستورية. لذا نوجه هذا الاستجواب انطلاقًا من واجباتنا الدستورية ونهوضاً بالمسؤولية التي على عاتقنا رغبة في الذود عن الدستور ومعالجة القصور في تطبيق القانون، وحمايةً لمصالح وأموال الدولة والشعب وأبنائنا الطلبة والمؤسسات التعليمية والكوادر المهنية التابعة لها.

وبناء على ذلك نتقدم بالاستجواب التالي والذي يتكون من المحاور التالية:

www.kna.kw

المحور الأول:

التراخي في تطبيق التعليم عن بعد وسوء الإدارة والارتباك بين القطاعات والإدارات المعنية بوزارة التربية لإنجاح مشروع منصة "بوابة الكويت التعليمية".

منذ الإعلان عن الجائحة في الصين وانتشارها حول العالم قامت الحكومة متمثلة بوزارة الصحة مشكورة بإعلان إجراءاتها الصحية والوقائية لمواجهة الجائحة في دولة الكويت في فبراير 2020 إذ كان واضحاً وجلياً أمام كارثة غير مسبوقة على مستوى العالم في التاريخ المعاصر، وقد قامت لجنة شئون التعليم والثقافة والإرشاد في مجلس الأمة بطلب اجتماع فوري مع معالي وزير التربية وزير التعليم العالي لمناقشة الإجراءات والخطط البديلة لدي الحكومة بشأن التعليم، ومنذ ذلك الوقت دأب وزير التربية وزير التعليم العالي على تطمين أعضاء اللجنة وممثلي الشعب بأن الوزارة قادرة على تخطي المشكلات والعقبات وأن البدائل سوف تكون جاهزة ومتوفرة خلال أسابيع معدودة، إلا أن المماطلة والتأجيل أصبحا ديدن الوزير بهذا الشأن من أجل تفادي المساءلة السياسية عن طريق التسويف والمماطلة ضارباً عرض الحائط مستقبل الأبناء والأجيال ودون اعتبار لأهمية التعليم واستمراره، وقد أعلن معالي الأخ وزير التربية وزير التعليم العالي بأنه بصدد إعلان خطط الوزارة في منتصف يوليو 2020 وبعد انقضاء ستة أشهر قام الوزير بإعلان خطة مبتورة معتمدة على إنهاء العام الدراسي لجميع المراحل عدا مرحة (12) ولازالت خطة الوزير المزعومة قائمة على افتراض انتهاء الجائحة وهو أمر غير واضح أو معروف.
لذلك صدر قرار معالي الوزير بخصوص انهاء الدراسة في المراحل التعليمية من الابتدائي والمتوسط وحتى الصف 11 لعدم الإمكانية في تطبيق بوابة الكويت التعليمية كمنصة للتعليم عن بعد على هذه الجموع من الطلبة والاكتفاء بتطبيقه على صف المرحلة (12) حتى يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم العالي حين تخرجهم رغم فوات الأوان للكثير ممن سوف يتخرج منهم من الثانوية العامة ممن يرغب في الدراسة خارج الكويت وفي أغلب الجامعات الخارجية التي تكون قد اكتفت أو أغلقت باب التسجيل فيها، وكل هذا بسبب فشل المنظومة التي يترأسها معالي الوزير / د. سعود الحربي في تنفيذ خطة التعليم عن بعد ونتيجة للفساد الإداري المستشري فيها، وكنتيجة

www.kna.kw

للتقاعس وعدم تعاون قطاعات وزارة التربية والإدارات المعنية مع بعضها البعض، وعدم قدرة الوزير على إدارة نظم المعلومات التابعة له وأغلب الادارات بكل القطاعات للتعاون لتنفيذ آلية تطبيق التعليم عن بعد الذي هو أساساً جاهز ولكن غير مُفعل، ونتيجة عدم المبالاة من الجهات المعنية والإدارات ذات الصلة، إضافة إلى خلافات المسؤولين في هذه القطاعات وعدم الاهتمام تسبب في إفشال تطبيق منظمة التعليم عن بعد وإهدار المال العام، وأضاع على الطلبة فرصة تحقيق الاستفادة المرجوة لا سيما في هذا الوقت الذي تعاني فيه الكويت ومعظم دول العالم من جائحة وباء الكورونا المستجد، وكان فرصة سانحة أن تطبق منذ بداية هذه الأزمة على جميع طلبة المدارس والجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومعاهد الفنون المسرحية والموسيقى منصة "بوابة الكويت التعليمية" وكانت سوف تحقق نتائج مرضية فيما لو كانت القطاعات التعليمية في الدولة قد قامت بما يتوجب عليها ممثلة بمعالي وزير التربية وزير التعليم العالي الذي لم يأخذ إجراءات عاجلة لمعالجة هذه القضية الحساسة والتي سوف تبقى آثارها على أبنائنا الطلبة خاصة في المراحل الدراسية التي فوتت عليهم فرصة دراسة الفصل الثاني والمرتبطة بما يليها من مراحل دراسية حتى الصف (12)، والحلول التي قدمت بتخصيص أسبوعين في السنوات الدراسية التالية لدراسة الفصل الثاني للعام الدراسي (2020/2019) هي مجرد أمنيات غير قابلة للتحقيق في حال استمرت الجائحة وآثارها.

نجد أن منظومة التعليم بشكل عام لم تسعى من خلال أزمة جائحة الكورونا إلى ملاحقة ما يشهده العالم من تطور إداري في التعليم وتطويره من خلال استخدام أساليب إدارية حديثة متطورة لتحقيق الأهداف والغايات التربوية والتعليمية المنبثقة من أهداف المجتمع، فحين جاءت الجائحة لم يتم التركيز على نقاط ضعف كان يجب معالجتها من خلال الموجهين والتواجيه الذين يعلمون بمثالب نظام التعليم وما يحتاجه للنهوض بالتعليم العام على المستوى التقني والتعليمي، ولم يسعى وزير التربية لأخذ رأيهم واستشارتهم والتعاون معهم، مما أدى إلى سقوط المنظومة التعليمية في التعليم وأصبح في مهب الريح دون رؤيا واضحة لمستقبل التعليم، إذ أن التوجه نحو تطوير أداء الإدارة المدرسية ليس أمراً اختيارياً بل هو ضرورة ملحة لإمكان بقاء المدرسة وعدم إخفاقها، ونتيجة التراخي في الأخذ بها قد أوصل نظام التعليم إلى حد الأزمة التي تعوق مسيرة التعليم، وقد تبين أن أغلب القرارات التي اتخذها وزير التربية كانت عشوائية وغير مدروسة، كما أنها وقفت عند الاستجابة لمتطلبات الحاضر بسبب جائحة الكورونا ولم تمتد إلى متطلبات المستقبل التعليمي، ولاتزال الإدارة المركزية تهيمن على مراكز اتخاذ القرار، ولم يراعى الأخذ بمعايير الجودة العلمية، نتيجة

www.kna.kw

التخبط في القرارات المتخذة سابقاً وحالياً، حيث أدت قرارات وزارة التربية بهذا الشأن إلى الخلط بين المؤسسات التعليمية ذات القدرة على الاستمرار في التعليم عن بعد مع المؤسسات الأقل مستوى وغير القادرة حيث أتيحت الفرصة لها ضمن ضوابط عامة غير منضبطة وغير مراقبة على الإعلان عن استمرارهم في التعليم وانهاء العام الدراسي ضاربين بعرض الحائط مستقبل الأجيال والدولة كما أن تراخي وزارة التربية في مراقبة ومتابعة المدارس الخاصة أدى إلى الاستهتار بالعملية التعليمية والتربوية في ظل عدم وجود معايير تربوية محددة وواضحة.

ومازالت وزارة التربية تعاني تخبطاً في القرارات ولا تكترث أو تبدي اهتماماً كافياً لإنجاح المشروعات الاستراتيجية على مدار السنوات الماضية، والدليل على ذلك النتيجة التي وصلنا إليها الآن مع ظهور فيروس كورونا المستجد كما أن الفريق الفني للجنة تطوير ورفع الكفاءة التكنولوجية والخدماتية المعنيّ بإنجاز الربط الالكتروني بين الجهات وإتاحة خدماتها عبر البوابة الالكترونية للدولة أكد عن عدم تعاون وزارة التربية مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، رغم وجود 34 جهة متعاونة في هذا الملف، وقد سبق أن أوصى مجلس الوزراء «في ديسمبر 2018 عبر كتاب رسمي إلى وزير التربية، آنذاك، باتخاذ الإجراءات اللازمة الكفيلة بمحاسبة الجهة المعنية بنظم وتقنية المعلومات التي لا تتجاوب بشكل مقبول وفعّال مع قرار المجلس المشار إليه، إلا أنه لم يُتخّذ أي إجراء، وإلى الآن لم يُحاسَب المتقاعس، وقد آن الأوان لاتخاذ القرارات الإصلاحية وتقويم هذا الاعوجاج، خاصه وأنه من الثابت أن الوظائف الإشراقية في إدارة نظم المعلومات مازالت شاغرة وحبيسة الأدراج رغم تقدم ما يربو على 50 مهندس كويتي لهذه الوظائف ورغم الحاجة إلى تعيين كوادر وطنية في وسط طابور انتظار أبناءنا الخريجين للتعيين دون معرفة أسباب التلاعب بمصير الكوادر الوطنية، وعلى الرغم من إنفاق ملايين الدنانير على مشاريع التعليم الإلكتروني في المؤسسات التعليمية ووزارة التربية، كما أن مشاريع التعليم الالكتروني التي أنفقت عليها الدولة ملايين الدنانير خلال السنوات الأخيرة الماضية رغم أهميتها في حال وجودها بالوقت الراهن إلا أن أغلبها لم يكتب له النجاح لأسباب عدة في مقدمتها التقاعس وعدم تعاون قطاعات وزارة التربية والإدارات المعنية مع بعضها البعض، حيث تبين أن إدارة «نظم المعلومات» التابعة لقطاع المنشآت التربوية والتخطيط والمعنية في المقام الأول بملف التعليم الالكتروني، وضعت وزارة التربية في مأزق كبير خلال الأزمة الراهنة وعقب انتشار فيروس كورونا المستجد الذي أصاب العالم ودفع البلاد إلى تعطيل المدارس لأشهر. وكانت الإدارة أبلغت القطاعات المعنية بالوزارة عن الجهوزية التامة للبوابة التعليمية خلافاً للحقيقة ولم يتحقق ذلك على

www.kna.kw

أرض الواقع، مما أدى إلى عدم القدرة على مجاراة الأحداث المتسارعة واختيار القرار الأصعب المتمثل في تعليق الدارسة لأكثر من 7 أشهر دون توفير بدائل تعليمية للطلبة، وهو ما يؤكد بأن المحتوى التعليمي في البوابة الالكترونية بدون جدوى، رغم اعلان الإدارة المنوه اليها عن الجهوزية والاستخدام ولكن في واقع الحال لم تتوفر الوسائط التعليمية بالشكل المناسب، عوضاً عن غياب التنسيق بين القطاعات الثلاثة التابعة لوزارة التربية ممثلة في (إدارة نظم المعلومات - وقطاع التعليم العام – وإدارة المناهج)، وهو ما يؤكد بأن الوزارة تعاني تخبطاً في القرارات ولا تكترث أو تبدي اهتماماً كافياً لإنجاح المشروعات الاستراتيجية على مدار السنوات الماضية، والدليل على ذلك النتيجة التي وصلنا إليها الآن مع ظهور فيروس كورونا المستجد والتخلف الذي جعل الكويت في آخر الركب مقارنة بدول الخليج وبعض الدول العربية والأجنبية المناظرة لها بل والأقل منها قدرات مالية وبشرية.

علاوة على ذلك ومن نتائج سوء الإدارة أن وزارة التربية التي كان يدعي معالي الوزير بجهوزيتها لتطبيق وإطلاق منصة التعليم عن بعد "بوابة التعليمية" غير جاهزة، وكل الادعاءات التي صدرت المتعلقة بالتعليم الالكتروني وتوظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية حتى تاريخ 2020/7/15 حيث كان من المقرر البدء في عملية التعليم عن بعد لجميع المراحل إلا أن الوزارة اكتفت بطلبة الصف (12)، إلا أن هذا أيضاً لم ينجز بالشكل العلمي السليم وذلك بسبب التخبط الحاصل بين قطاعات وزارة التربية تحديداً، إذ أن المحتوى التعليمي في البوابة الالكترونية غير مجدي ولا يمكن تنفيذه على أرض الواقع، لذلك صدر قرار معالي الوزير بخصوص انهاء الدراسة في المراحل التعليمية من الابتدائي والمتوسط وحتى الصف 11 لعدم الإمكانية في تطبيق بوابة الكويت التعليمية كمنصة للتعليم عن بعد على هذه الجموع من الطلبة والاكتفاء بتطبيقه على صف المرحلة (12) حتى يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم العالي.

كما أنه قامت الوزارة بإلغاء مسؤولية استعداد المعلمين على عاتقهم دون العمل نحو تدريبهم وتهيئتهم فنياً وإدارياً، ناهيك عن عدم تحمل الوزارة مسؤولية توفير الأجهزة والمعدات المرتبطة بشبكة الاتصالات وغيرها من الوسائل التقنية، والاكتفاء بتوجيه المعلمين وإعدادهم من خلال التواصل معهم عبر رسائل التواصل الاجتماعي.

أما فيما يخص الإجراءات المتعلقة بالوضع الصحي في مقار العمل والمدارس فقد تجاهلت وزارة التربية العاملين فيها ودعت للتوجه لمقار العمل دون توفير أدنى أدوات ومستلزمات الصحة والوقاية معرضين الهيئة التدريسية والفنية والإدارية والعاملين لخطر التعرض للوباء دون الشعور بالمسؤولية تجاههم.

www.kna.kw

المحور الثاني:

<u>الإضرار بنظام التعليم الخاص واتخاذ قرارات دون اعتبار لمعايير الجودة:</u>

يتجلى جوهر التعليم العام في الوقت الحالي بالمنافسة والتسابق لتطوير التعليم نظراً لأن طبيعة التنافس الذي يجري الآن في العالم هو تنافس تعليمي، إذ أن تطوير التعليم هي الوسيلة التي ستجعل الكويت تحتل مكانة لائقة بها في القرن الواحد والعشرين وذلك بما يتفق مع مقتضيات العصر وتنمية الشخصية الإنسانية من جميع جوانبها بشكل أفضل والتي لا يتحقق إلا بتضافر الجهود من أجل النهوض بكل الجوانب العلمية والتعليمية، مع الأخذ بمعايير الجودة المطلوبة للتعليم المدرسي من مرحلة رياض الأطفال إلى التعليم الثانوي، عن طريق توفير التمويل والرؤى اللازمة لتطوير الأبعاد والمحاور العلمية والتعليمية العملية كافةً والتي تمثل الإدارة فيها المحور الرئيسي والمحرك الأساس لكل ما هو مطلوب من المدرسة نحو العملية التربوية والتعليمية.

وقد أدى تخبط وزارة التربية بشأن التعامل مع المدارس الخاصة إلى إحداث ربكه وحالة من الفوضى حيث سمحت الوزارة للمدارس الخاصة بإتمام العام الدراسي باستخدام التعليم عن بعد دون أي ضوابط ودون رقابة ودون تميز بين المدارس المتميزة والقادرة على إتمام العام الدراسي مع المدارس الأخرى التي انتهزت الفرصة للدخول في منظومة التعليم عن بعد بشكل عبثي وعشوائي بعيداً عن رقابة الوزارة والذي أحدث ضرراً كبيراً على مجموعة من أبنائنا الطلبة فقط من أجل التكسب المادي على حساب جودة التعليم، علاوة على الابتزاز الذي مورس من بعض المدارس الخاصة على أولياء الأمور غير مكترثين بإجراءات وزارة التربية ورقابتها لضعفها.

www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait
ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

المحور الثالث:

<u>الإضرار بمستقبل الطلبة والتأخر بإعلان البعثات الدراسية:</u>

إن التأخير في الاعلان عن خطة الابتعاث في كل من وزارة التعليم العالي للبعثات الخارجية والمنح الدراسية، والامانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة للبعثات الداخلية هو نتيجة طبيعية بناء على ما أشرنا إليه في المحور الثاني من استجوابنا، إذ كان من المؤكد أن تجري الأمور بطريقة تسمح بمنح فرصة كافية فيما لو بادر معالي / وزير التربية وزير التعليم العالي إلى تطبيق التعليم المدرسي عن بعد ومنح وقت كافي لإنهاء المتطلبات العلمية لمرحلة الثانوية العامة قبل شهر أغسطس حتى يفسح المجال بعد ظهور النتائج، ليتقدم أبناءنا الطلبة بالتسجيل في البعثات الدراسية والمنح، ومن ناحية أخرى لم يفسح المجال للإعلان عن خطة البعثات الدراسية الخارجية أو الداخلية، مما أضاع فرصة على أبنائنا الطلبة، وحتى على فرض وجود فرصة متبقية لتسجيل الطلبة في البعثات الداخلية في الجامعات الخاصة داخل الكويت التي قد تراعي أسباب تأخر الطلبة في تقديم امتحانات الثانوية العامة، إلا أن الجامعات في الخارج لا تنظر لما آلت إليه الأمور عندنا ولن تفسح المجال للتسجيل فيها، وإن وجدت بعض الدول والجامعات التي قد تقبل المبتعثين فإن الفرصة في فسح المجال لأبنائنا الطلبة في شغور المقاعد الدراسية في الجامعات بالخارج قد لا تكون متوفرة وخاصة في التخصصات الطبية والهندسية، كما أن الطلبة لم يتمكنوا من إجراء اختبارات اللغة الإنجليزية مثل (التوفيل أو ايلتس) المطلوبة في الجامعات الأمريكية والأوروبية وبعض الدول العربية، ولم يسعى معالي وزير التربية وزير التعليم العالي من إيجاد حل أو خطة ليمكن طلبة الثانوية العامة من إجراء (اختبار القدرات) للدراسية في التخصصات العلمية في جامعة الكويت، وكان من المقرر أن تستعد وزارة التعليم العالي خلال شهر مايو 2020 لتجهيز خطة البعثات للعام الدراسي 2021/2020، وكان من المتوقع الإعلان عن خطة بعثات الوزارة في موعدها خلال يونيو المقبل، إلا أن وزارة التعليم العالي مازالت تتخبط في قراراتها ولم تتخذ إجراء واضح وحازم لتفعيل نظام البعثات مما سوف يربك أبناءنا الطلبة لعدم وجود رؤية واضحة وعملية لإنجاز وتمكين الطلبة من التسجيل في البعثات قبل ومواعيد الدراسة في الجامعات الخارجية، في حين أن طلبة الثانوية العامة بالمدارس الأجنبية الخاصة أنهو عامهم الدراسي، بينما لايزال طلبة المدارس الحكومية والعربية الخاصة بانتظار حسم وضعهم وإنهاء عامهم الدراسي المتعطل بسبب جائحة كورونا وعدم إيجاد حلول

www.kna.kw

حقيقية لنظام البعثات، وحتى حينه لا تزال رؤية الوزير بالنسبة للبعثات وما يسبقها من اشتراطات وكيفية التعاطي معها غير واضحة المعالم بل هي غير حاضرة وهو الأمر الذي حطم أحلام الآلاف من أبنائنا الطلبة وأولياء أمورهم بعدما أفنوا جهوداً جبارة في التحصيل العلمي العام ومنتظرين لحظة الانتقال الى أرجاء التعليم العالي، ولم يتم الانتهاء من خطة البعثات المقررة للعام الدراسي الجامعي المقبل (2020/ 2021)، ومازالت الرؤية غير واضحة لدي وزارة التربية ووزارة التعليم العالي وحتى لو حسم أمر الدراسة عن بعد للثانوية العامة وحتى لو تم إجراء هذه الاختبارات في شهر أغسطس 2020، فلا شيء في الأفق يحدد مصير أبناءنا الطلبة في مستقبلهم الأكاديمي بعد انهاء العام الدراسي لمرحلة (12).

كما أن الجائحة فرضت علينا في دولة الكويت أن نعيد رؤانا وخططنا بشأن المستقبل ومن أهمها إعداد الكوادر الكويتية والطاقات البشرية بما يتناسب مع احتياجات الدولة وسوق العمل من التخصصات والمهارات الفنية وهذا لم يتحقق عبر خطة البعثات الخارجية، ولم يتناوله الوزير في كل ما سبق.

كما لم يقدم الوزير الحلول الناجعة التي تضمن لخريجي الثانوية العامة في المدارس الأجنبية التي أنهو طلابها عامهم الدراسي ولم يتمكنوا بعد من التسجيل في أي جامعة داخلية أو خارجية سواء في بعثات أو منح دراسية أو على حسابهم الخاص.

www.kna.kw
P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait
ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

المحور الرابع:

مخالفة قانون الجامعات الحكومية وقانون حظر الشهادات العلمية غير المعادلة وعدم إصدار اللائحة الداخلية لكل منهما وعدم القيام بدوره في الإشراف على مؤسسات التعليم العالي:

يتمثل هذا المحور في قيام معالي وزير التعليم العالي بالمخالفات الدستورية والقانونية برفعه لمشروع اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الحكومية رقم 76 لسنة 2019 الى مجلس الوزراء، الذي بدوره قد قام باعتمادها ومن ثم ارسالها لمقام حضرت صاحب السمو من أجل أن تصدر بمرسوم، لكن الديوان الأميري قد أعاد مشروع اللائحة لكونها تتضمن مثالب كثيرة من قبيل التدخل في اختصاص السلطة القضائية وهدر للمادة رقم (50) من الدستور القاضية بفصل السلطات، عوضا عن التعدي على الحريات الأكاديمية والفكرية لأعضاء الهيئة التدريسية وتعطيل العقول بما احتوته من أحكام وإجراءات قهرية واتجاهات فردية مخالفة لمبادئ العدالة والحق في المواجهة والاطلاع على المستندات ومناقشة الشهود وفحص عناصر الاتهام وجعل الأفعال المؤثمة تقوم على مجرد الظنون والتخمين بعيداً عن الجزم واليقين. كما تضمن مشروع اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الحكومية الذي وافق عليه الوزير وأعتمده مجلس الوزراء مسائل تتصل بإفراغ القانون من محتواه والعبث فيما جاء من مواد بهذا القانون، ولولا نباهة بعض المستشارين القانونيين ومذكرة جمعية أعضاء هيئة التدريس التفصيلية التي أوضحت مخالفات اللائحة التنفيذية وما احتوته من أسانيد وحجج في كشف جملة المخالفات الدستورية والقانونية والأكاديمية التي تضمنتها، والتصدي للائحة التنفيذية لكان سيترتب على إقرارها هدم لكل المكتسبات الأكاديمية وهدم لمفاهيم الحرية والعدالة. إن كل تلك الملاحظات أدت إلى وقف اعتماد اللائحة التنفيذية وعدم إصدارها.

كما أنه وبعد مضي عام كامل على إحالة قانوني الجامعات الحكومية وحظر الشهادات العلمية غير المعادلة إلى الحكومة، لم تصدر اللائحة التنفيذية لكل منهما رغم وعود الوزير في اجتماعات اللجنة، بالاستعجال والانتهاء من اللائحة التنفيذية لكل من القانونين إلا أن ذلك لم يحصل ورغم الحاجة الملحة لذلك وما نراه من واقع ملموس في الجامعة من عدم القدرة على اتخاذ قرارات معينة مهمة ومصيرية ترقباً لإصدار اللائحة التنفيذية لقانون حظر الشهادات العلمية غير المعادلة دليل تراخي الوزير في

www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait
ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

مواجهة الشهادات غير المعادلة من شهادات وهمية ومزورة وسواها من الشهادات غير المعادلة ولا شك بأن مثل هذه التراخي وعدم الجدية لا يخدم الجهود الصادقة المبذولة للنهوض بالتعليم ومحاربة الشهادات المزورة التي انتشرت مؤخراً.

أضف إلى ذلك اعتماد وزير التعليم العالي على عدم تطبيق القانون لاستمرار بسط نفوذه على جامعة الكويت من خلال التعيينات المعيبة فيها.
كما تجاهل وزير التربية وزير التعليم العالي نداء واستغاثة الباحثين والعاملين في معهد الكويت للأبحاث العلمية والمتعلقة بالقرارات المتخذة من الإدارة الحالية للمعهد والمنتهية الصلاحية القانونية، حيث دأبت هذه الإدارة على محاربة العناصر الكويتية وعرقلتها من أداء مهام عملها، علاوة على الاستمرار بالتعاقد مع مستشارين غير كويتيين على الرغم من وجود الخبرات الكويتية بديلاً لها، كما دأبت الإدارة الحالية للمعهد على الاستمرار بالمخالفات والملاحظات المالية المذكورة في تقرير ديوان المحاسبة دون معالجتها وبعلم من الوزير الحالي بصفته رئيس مجلس الأمناء بمعهد الأبحاث العلمية دون اتخاذ أي إجراء حيالها.

المحور الخامس:

<u>منع عديمي الجنسية من الحصول على شهاداتهم الجامعية في جامعة الكويت بعد اتمامهم جميع المتطلبات الجامعية للتخرج:</u>

إن الشهادة الجامعية التي يحصل عليها الطالب الجامعي بعد تخرجه تعتبر وثيقة رسمية تثبت حصول صاحبها على المؤهل العلمي لاجتيازه المقررات الدراسية واشتراطات التخرج من الجامعة بنجاح، ولا دخل لجنسية الطالب أو هويته في استخراج شهادته الجامعية، فهذا حق لصيق بشخصية الإنسان كإنسان وغير ذلك يعتبر جريمة بحق الإنسانية والأخلاقية لكل معترض أو ممتنع عن منح حق يتعلق بهذه الخصوصية، فهوية الطالب الجامعي هي عبارة عن الاسم ورقم الطالب ومكان الميلاد كونها المتطلبات الأساسية لإثبات صفة ومركز الطالب الجامعي، وهي حق من حقوقه، وما يقوم به وزير التعليم العالي يعتبر جريمة بحق الإنسان وحقوقه الشخصية والمعنوية ومخالفة لأبسط حقوق الإنسان، وقد سبق أن قامت جامعة الكويت بمنع منح شهادات خريجي الجامعة من عديمي الجنسية وتراجعت عن قرارها باستثناء من وزير التعليم العالي، والأدهى من ذلك يُطلب من الطالب البدون المتخرج لكي يتمكن من الحصول على شهادته الأكاديمية أن يقدم ما يثبت جنسيته وانتمائه لأي دولة ويقدم تعهد يثبت بأنه يحمل جنسية بلد ما، وإلا فإن فرصة منحه للشهادة الجامعية تكون معدومة وتلقى الرفض المباشر، إن معالي الوزير يريد أن يجر الكويت إلى مخالفة حقوق الإنسان الأصيلة التي أكدتها المواثيق والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت واعتبرت ضمن منظومتها القانونية والتزاماتها العالمية، ولقد مارس الجهات المعنية والواقعة تحت أمرة، اشراف الوزير أبشع الصور غير الحضارية والإنسانية حينما وضعت الطلبة البدون تحت طائلة التخيير الباطل والمجحف بين عدم الحصول على الشهادة التي استغرقت منهم الجهد والمال والتعب، أو النزول عند الإقرار بأنهم من أتباع جنسية دولة وهو الأمر الذي سيترتب عليه أوضاع قانونية ومادية ونفسية جسيمة. إن هذا المسلك غير الحضاري الذي أقحم به الوزير التعليم بالسياسة ليمثل عملية ابتزاز لا داع لها في ظل دولة قانون وفي وجود مؤسسات متخصصة تستطيع أن تفصل في أوضاع هذه الفئة دون أن تلحق بهم الآثار السلبية جراء ذلك التخيير الباطل.

وإلى ارتكاب جريمة بحق الإنسانية وحق الإنسان كإنسان ويضع اسم وسمعة الكويت على المحك أمام المجتمع الدولي، من مبدأ لا أساس قانوني له ولا أساس دستوري له

www.kna.kw

ويتناقض مع حق الإنسان بالحصول على شهادته الدراسية التي استحقها كونه درس وتعلم واجتاز جميع المراحل الدراسية ونجح وتخرج بعد أن قامت الجامعة بتسجيله ومنحه صفة طالب وأعطته هوية ورقم طالب، فيأتي بعدها قرار من مسؤول بدرجة وزير للتعليم العالي ليمنعه من حقه في شهادته الجامعية، وكنتيجة لهذه القرارات المجحفة تحصل دولة الكويت بلد الإنسانية على نقطة سوداء في تاريخ الإنسانية لم يسبقها إليها أحد في العالم ويسيء بشكل مباشر إلى سجلها الدولي بهذا الشأن ويجعلها عرضة لحملات تسيء إلى مكانتها العالمية بعد أن أصبحت دولة الكويت محل تقدير وامتنان من هيئة الأمم المتحدة بتسمية صاحب السمو أمير الكويت حفظه الله ورعاه بأمير الإنسانية، وتقاعس الوزير في حل المشكلة سواء متعمداً أو متراخياً يضعنا جميعاً كسلطة تشريعية وسلطة تنفيذية أمام المجتمع الدولي في موقف لا نحسد عليه.

لما سبق، وتأسيساً على ما تقدم، والتزاما بمسؤولياتنا الدستورية لذا نتوجه لاستجواب معالي/ وزير التربية وزير التعليم العالي واضعين أمامنا ما حملنا إياه الشعب الكويتي وما يمليه علينا ضميرنا وأخلاقنا ودیننا وواجبنا الوطني حاملين على ظهرنا المسئولية الدستورية التي أقسمنا أن نكون حامين لها ولا نخاف بالله لومة لائم. سائلين المولى عز وجل أن يحفظ الكويت وأميرها وشعبها من كل مكره وأن يجعلنا حصناً حصيناً ضد كل من تسول له نفسه الإضرار بالمصالح العامة وعلى وجه التحديد التي تتعلق بالتعليم وحقوق الطلبة والقائمين على المؤسسات التعليمية.

مقدما الاستجواب

النائب / د. عودة العودة الرويعي

د. عودة العودة الرويعي
عضو مجلس الأمة

النائب / د. خليل عبدالله أبل

د. خليل عبدالله أبل
عضو مجلس الأمة

www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait
ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت